الأمم المتحدة

A/68/814–S/2014/219

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
27 March 2014

Original: Arabic

**الجمعية العامة**
**الدورة الثامنة والستون**
البند ٣٥ من جدول الأعمال
**الحالة في الشرق الأوسط**

**مجلس الأمن**
**السنة التاسعة والستون**

# رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٤ موجهتان إلى الأمين العام وإلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أنقل إليكم موقف حكومة الجمهورية العربية السورية من تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (الأندوف) للفترة الواقعة ما بين ٤ كانون الأول/ديسمبر ولغاية ١٠ آذار/مارس ٢٠١٤ (S/2014/199):

- تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية، مجددا، على التزامها بالواجبات المترتبة عليها بموجب اتفاقية فصل القوات لعام ١٩٧٤، هذا الالتزام الذي تجلى من خلال احترامها لولاية قوة الأندوف، وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لتنفيذ ولايتها بالشكل المطلوب، وحرصها الكبير على سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومقارها، واستمرارها في التعاون الوثيق والتنسيق الكامل مع كل من إدارة عمليات حفظ السلام وقيادة الأندوف، لأكثر من أربعة عقود، عمر الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري.

- وبالمقابل فإن إسرائيل مستمرة في ارتكاب انتهاكات متكررة لاتفاق فصل للقوات لعام ١٩٧٤ ولميثاق الأمم المتحدة ولقرارات مجلس الأمن، سواء من خلال اعتداءاتها المتكررة على مواقع داخل الأراضي السورية تحت حجج واهية وكاذبة، أو من خلال الدعم المباشر وغير المباشر الذي تقدمه للجماعات الإرهابية المسلحة الناشطة

030414 030414 14-27945 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في منطقة الفصل وجوارها. ونشير في هذا الإطار إلى الانتهاكات التي قامت بها إسرائيل بتاريخ ٥ و ١٨ و ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤ عبر اعتدائها على مواقع مدنية وعسكرية داخل الأراضي السورية، وهي اعتداءات هدفت إلى تقديم دعم مباشر للجماعات الإرهابية المسلحة وتم إبلاغ الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي حولها في حينه، حيث أسفرت هذه الاعتداءات إلى استشهاد عنصر واحد من قوة الأمن الداخلي وجرح ١٤ آخرين إضافة إلى جرح أربعة مدنيين، وإلحاق أضرار مادية كبيرة في المواقع. ناهيك عما أورده التقرير حول العديد من الانتهاكات الإسرائيلية لاتفاقية الفصل، من بينها اجتياز ١١ جنديا إسرائيليا بتاريخ ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤ لخط الفصل، واستهداف إسرائيل بتاريخ ٥ آذار/مارس ٢٠١٤ بـ ١٧ قذيفة دبابة لقرية الحميدية مما أدى إلى إصابة ١٤ شخصا وإلحاق أضرار بمسجد ومدرسة فيها.

- وقد ترافقت الاعتداءات المذكورة وانخراط إسرائيل المباشر في دعم الجماعات الإرهابية المسلحة، بما في ذلك، من خلال إعادة الإرهابيين المصابين بعد معالجتهم لمتابعة ارتكاب جرائمهم التي تهدد سكان المنطقة وعناصر بعثة حفظ السلام، وهي انتهاكات وثقها تقرير الأمين العام، بعد أن كانت إسرائيل قد دأبت على تقديم شكوى إلى مجلس الأمن كلما اجتاز راعي أغنام منطقة الفصل، مع تصريحات أطلقها وزير خارجية الكيان الإسرائيلي بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، خلال زيارة له إلى الجولان السورية المحتل، وهي تصريحات عكست مقاربة وقحة للأحداث الجارية في سوريا وفضحت النوايا التوسعية لإسرائيل وشكلت استهتارا شديدا بكافة قرارات الأمم المتحدة الخاصة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري ولكافة الأراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ بما فيها قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، حيث دعا ليبرمان إلى ”تسوية السيادة الإسرائيلية في مرتفعات الجولان في إطار المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية والأحداث في سورية“، وأكد أن ”جزءا من هذه الصفقة الشاملة، يجب أن يشمل تفاهما بين إسرائيل وبين المجتمع الدولي، والولايات المتحدة قبل الجميع، ينص على أن الجولان جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل“. وزعم ليبرمان: ”أن المخاطر الأمنية المرتبطة بقدرتنا على الدفاع عن شمال البلاد، تستوجب اعترافا بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان من جانب المجتمع الدولي أيضا“. إن هذه التصريحات الوقحة تستوجب من مجلس الأمن التأكيد بأنه من غير المقبول سياسيا وقانونيا السماح لإسرائيل بالاستمرار في استهتارها في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي

مقدمتها قرار مجلس الآمن ٤٩٧ (١٩٨١) الذي أكد بأن قرار إسرائيل الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر لعام ١٩٨١ بفرض قوانينها وولايتها القضائية والإدارية على الجولان السوري المحتل، هو قرار لاغ وباطل ولا قيمة قانونية له. وهو موقف أعادت الجمعية العامة التأكيد عليه سنويا في قراراتها ذات الصلة، وآخرها القرار ٦٨/٨٤.

- لقد أشار التقرير إلى العديد من الجرائم والانتهاكات الجسيمة التي تقوم بها الجماعات الإرهابية المسلحة، المدعومة إسرائيليا، ومن بينها مشاهدة موظفي الأندوف لجثث خمسة أشخاص مقطوعي الرأس، واعتراض هذه الجماعات لقافلة تابعة للقوة بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بحثا عن أفراد من القوة من جنسيات معينة أو انتماء ديني معين، وكذلك استخدام الجماعات الإرهابية لدبابة على مقربة من موقع الأمم المتحدة رقم ٥٢، ولصواريخ مضادة للدبابات ولعبوات ناسفة بدائية الصنع. ونتيجة لذلك فإنه لم يعد مقبولا اكتفاء الأمانة العامة بمطالبة البلدان ذات النفوذ على المجموعات الإرهابية بـ ”توجيه رسالة قوية إلى جماعات المعارضة المسلحة في منطقة عمليات القوة تنبهها فيها إلى ضرورة وقف جميع الأنشطة التي تعرض حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في الميدان للخطر“، بل ينبغي على مجلس الأمن اتخاذ الإجراءات الفورية في حق الدول الداعمة والممولة لهذه الجماعات الإرهابية وتلك التي توفر الملاذ الآمن لها، لأن التغاضي عن خطورة تواجد ونشاط هذه الجماعات الإرهابية في منطقة الفصل من شأنه أن يفاقم من حالة عدم الاستقرار ويهدد أفراد وعمل قوة الأمم المتحدة.

- تشدد سورية على ضرورة احترام موظفي الأمم المتحدة للولاية المناطة بهم، وتستغرب في هذا الصدد ما جاء في الفقرة ٢٤ من التقرير حول عدم قدرة موظفي الأمم المتحدة في الموقع ٨٠ من تقديم ”الغذاء والدواء والماء والكهرباء لجماعات المعارضة المسلحة“ في الوقت الذي من المفترض فيه أن لا تستقبل قوة الأمم المتحدة مجموعات إرهابية، وفقا لولاية البعثة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

- وتشدد حكومة الجمهورية العربية السورية على أنه وانطلاقا من حرصها على الوفاء بالتزاماتها وفقا لاتفاق فصل القوات، فإنها تمارس أقصى درجات ضبط النفس في مواجهة الأعمال التي تقوم بها الجماعات الإرهابية المسلحة في منطقة عمل قوة الأندوف، إدراكا منها لطبيعة المنطقة وللالتزامات القائمة. وتؤكد مجددا أن ما تقوم به قوات حفظ النظام السورية يأتي في إطار معالجة وضع ناشئ أملته ظروف طارئة

استثنائية من جهة، تتمثل بوجود عناصر إرهابية تمارس أنشطة إرهابية في منطقة الفصل. واستجابة لمطالب ونداءات أهالي هذه المنقطة الذين يتعرضون لأعمال إرهابية من جهة أخرى، لا تستهدفهم فحسب، بل تستهدف، أيضا أفراد وقوة الأمم المتحدة، الأمر الذي أكده الأمين العام في تقريره.

- وفي الوقت الذي تشيد فيه سوريا بالجهود التي تبذلها قوة الأندوف للوفاء بولايتها، فإنها تود إعادة التأكيد على ضرورة معالجة السبب الأساسي لوجود هذه القوة، والمتمثل في استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري، وبالتالي، فإن سورية تكرر مطالبتها لمجلس الأمن بفرض تنفيذ قراراته ذات الصلة، لا سيما قراراته ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١)، الرافضة للاحتلال الإسرائيلي للجولان السورية والقاضية بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري المحتل، إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٣٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار **الجعفري**
السفير
الممثل الدائم